



وزارة العدل
Ministry of Justice
State of Kuwait | دولة الكويت



نشرة الصحافة



اليوم: الاثنين

التاريخ: ٢٠٢٥-١٠-٢٠

وزير العدل شكّل لجنة مختصة لإعداد مرسوم به

مشروع لتنظيم تملك الكيانات الاستثمارية للعقارات

■ السميّط ل القبس: تحديد نوع الوحدات العقارية الجائز تملكها

- حظر مؤقّت على التصرف بالعقار بعد تملكه من كيان استثماري
- تحديد مسقّيات المناطق المسموح فيها بتمكّ الكيانات الاستثمارية
- إلزام الكيان الاستثماري ببناء الأرض خلال مدة محددة لاستغلالها
- تعزيز توجّهات الدولة لتطوير البيئة القانونية الجاذبة للاستثمار
- تسهيل إجراءات تملك العقارات للكيانات الاستثمارية

■ الموازنة بين تشجيع الاستثمار وحماية الملكية العقارية

حمد السلامة

في الوقت الذي شكّل فيه وزير العدل، المستشار ناصر السميّط، لجنة لإعداد مشروع مرسوم، لتنظيم تملك الكيانات الاستثمارية للعقارات، تنفيذاً لأحكام المرسوم بقانون رقم 7 لسنة 2025 المعدل للمرسوم بالقانون رقم 74 لسنة 1979 في شأن تنظيم تملك غير الكويتيين للعقارات، كشف السميّط في تصريح لـ «القبس» أنّ اللجنة ستعمل على تحديد نوع الوحدات العقارية التي يجوز لكل كيان استثماري تملكها، سواء كانت سكنية لأغراض سكن العاملين أو استثمارية أو تجارية، وفق طبيعة نشاطه وترخيصه. وأضاف السميّط أنّه سيتمّ كذلك تحديد مسقّيات المناطق التي يُسمح فيها بتمكّ الكيانات الاستثمارية للعقارات، بما يتوافق مع الخطط العمرانية والتنمية للدولة، إلى جانب فرض حظر مؤقّت على البيع أو التصرف بالعقار لمدة معينة بعد التملك، لضمان الجدية ومنع المضاربة العقارية، وإلزام الكيان الاستثماري ببناء الأرض خلال مدة محددة، حتى لا تُترك الأراضي بلا تطوير أو استغلال فعلي.

هدف التنظيم

وشدد السميّط على أنّ الهدف من التنظيم هو الاستثمار الذي يعزّز التنمية الاقتصادية، لا المضاربة أو الاكتناز العقاري، مؤكداً أنّ الكويت بهذه الخطوة تقترب من المعايير المعمول بها في معظم دول العالم، من حيث السماح بتمكّ الكيانات الاستثمارية للعقارات ضمن ضوابط توازن بين الانفتاح الاقتصادي وحماية المجتمع.



ناصر السميّط

وكان وزير العدل، المستشار ناصر السميّط، قد أصدر، أمس (الأحد)، قراراً وزاريّاً بتشكيل لجنة لإعداد مشروع مرسوم، لتنظيم تملك الكيانات الاستثمارية للعقارات، وذلك تنفيذاً لأحكام المرسوم بقانون رقم 7 لسنة 2025 المعدل للمرسوم بالقانون رقم 74 لسنة 1979 في شأن تنظيم تملك غير الكويتيين للعقارات.

تشجيع الاستثمار

وقال الوزير السميّط، في تصريح لـ «كونا»: «إنّ هذه الخطوة تأتي تعزيزاً لتوجهات الدولة نحو تطوير البيئة القانونية الجاذبة للاستثمار، وتسهيل إجراءات تملك العقارات للكيانات

الاستثمارية، على نحو يحقق التوازن بين تشجيع الاستثمار وحماية الملكية العقارية في البلاد، وبوابك التطورات الاقتصادية، ويدعم رؤية الكويت التنموية 2035».

وأوضح أنّ اللجنة ستسوّي إعداد مسودة مشروع المرسوم، على أن تتضمن القواعد والضوابط المنظمة للإنان الخاص بالتمكّ، وتحديد المناطق التي يجوز فيها تملك العقارات، والقيود المتعلقة بالتصرف فيها أو رهنها، على أن ترفع المسودة الأولية إلى وزير العدل لاستطلاع رأي الجهات المعنية بشأنها، واستكمال الإجراءات القانونية اللازمة.

أعضاء اللجنة

وذكر أنّ اللجنة برئاسة المستشار أحمد المطيري، عضو المكتب الفني بوزارة العدل، وعضوية كل من مدير إدارة التسجيل العقاري بوزارة العدل فلاح الرشيد، وممثلة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر فاطمة الصايغ ودانة القمدي، وممثلة بلدية الكويت المستشارة صفاء عباس والمهندسة سحر العجيل، وممثلة الهيئة العامة للرعاية السكنية دعزيزة المسيلم والمهندس أحمد الأنصاري، ومقرّر اللجنة من مكتب وزير العدل حمد الرشيد.

يذكر أنّ المرسوم بقانون رقم 7 لسنة 2025 المعدل للمرسوم بالقانون رقم 74 لسنة 1979، في شأن تنظيم تملك غير الكويتيين للعقارات، أجاز منح الكيانات الاستثمارية المرخص لها من هيئة تشجيع الاستثمار المباشر حق تملك العقارات اللازمة لمباشرة أنشطتها أو لإدارتها أو سكن المستثمرين والعاملين لديها، وفق ضوابط وشروط يحددها المرسوم المزمع إعداده.

◀ أعضاء اللجنة

- المستشار أحمد المطيري، رئيساً
- صفاء عباس - عضوة
- حمد الرشيد، مقرراً
- سحر العجيل - عضوة
- فلاح الرشيد - عضواً
- دعزيزة المسيلم - عضوة
- فاطمة الصايغ - عضوة
- أحمد الأنصاري - عضواً
- دانة القمدي - عضوة

◀ خطوة متقدّمة

قال وزير العدل، المستشار ناصر السميّط، إنّ الكويت بخطوة تنظيم تملك الكيانات الاستثمارية للعقارات تقترب من المعايير المعمول بها في معظم دول العالم، من حيث السماح بتمكّ الكيانات الاستثمارية للعقارات ضمن ضوابط توازن بين الانفتاح الاقتصادي وحماية المجتمع.

أهداف التنظيم

- 01 تحديد نوع الوحدات العقارية الجائز للكيانات تملكها
- 02 تحديد مسقّيات المناطق المسموح فيها بتمكّ الكيانات
- 03 حظر البيع أو التصرف بالعقار لمدة معينة بعد التملك
- 04 إلزام الكيان الاستثماري ببناء الأرض خلال مدة محددة
- 05 الاستثمار المعزز للتنمية لا المضاربة أو الاكتناز العقاري

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢٥-١٠-٢٠	٣	١٨٤٤٤

«نزاهة» تحيل إشرافيين إلى النيابة

ممارسة دورهم بمساعدة «نزاهة» للوصول الى المعلومات والبيانات اللازمة عن وقائع الفساد، مؤكدة التزامها بتوفير أقصى درجات الحماية والسرية اللازمة لهم التي فرضها القانون واللائحة التنفيذية.

الرسمي على منصة (إكس) أمس الأحد، عزمها مواصلة الجهود والإجراءات بشأن فحص وجمع الاستدلالات والتحريات في جميع المعلومات الجدية مكتملة الشروط التي ترد إليها بأي طريقة. وثلّمت دور المبلغين في

أحالت الهيئة العامة لمكافحة الفساد الكويتية «نزاهة» إشرافيين سابقين وآخرين في وزارة المواصلات إلى النيابة العامة لارتكابهم شبهة جريمة الإضرار بالمال العام. وأكدت «نزاهة» في حسابها

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢٥-١٠-٢٠	١	١٦٥١٤

"التمييز" اعتبرت خفض الراتب والبدلات مخالفاً للقانون "الإدارية" تبطل نقل موظف لمساوئه بمزاياه المالية

■ جابر الحمود

في حكم إداري بارز يُعزّز مبدأ المشروعية ويصون حقوق الموظفين، أصدرت المحكمة الإدارية حكماً نهائياً بإلغاء قرار نقل أحد الموظفين من جهة حكومية إلى أخرى، بعدما تبين لها أن القرار تضمن مساساً بمزاياه المالية ووضعه الوظيفي، بما يُعدّ نقلاً تعسفياً لا يستند إلى مبررات قانونية أو تنظيمية سليمة.



المحامي محمد الأنصاري

الأصلية، كما نُقل إلى وحدة غير موجودة في الهيكل التنظيمي المعتمد للجهة المنقول إليها، وهو ما يجعل القرار منعزلاً ومخالفاً للقانون. وأضاف أن الحكم يأتي استكمالاً لسلسلة من المبادئ التي أرستها التمييز الإداري، ومنها ما جاء في أحكامها أرقام 2018/491 و2019/213 و2021/102، والتي قررت أن النقل الذي ينتج عنه حرمان الموظف من بدلاته أو مزاياه المالية دون رضاه يُعدّ قراراً غير مشروع، ويُفَرِّغ مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص من مضمونه. وشدد على أن الحكم رسالة واضحة للإدارات الحكومية بضرورة الالتزام بضوابط القانون في قرارات النقل، وأن لا تتخذ كوسيلة للانتقام الإداري أو للضغط على الموظفين، بل أن تكون منطلقاً من المصلحة العامة فقط، دون المساس بالحقوق الوظيفية أو المالية. وجاء في حيثيات الحكم أن اختصاص المحكمة بنظر دعاوى النقل يكون قائماً متى تبين أن القرار المنطوي على النقل تضمن جزاءً تأديبياً مقنناً أو مساساً بحقوق الموظف المالية.

وقال المحامي محمد الأنصاري - وكيل الموظف المدعي في تصريح إلى "السياسة"، إن هذا الحكم يُعدّ انتصاراً لمبدأ الاستقرار الوظيفي وضمان عدم اتخاذ النقل وسيلة للنيل من حقوق الموظفين أو المساس بمراكزهم المالية، مؤكداً أن المحكمة أعملت رقابتها الكاملة على مشروعية القرار وبيّنت أنه شكل عقوبة مقننة في صورة نقل إداري.

وأوضح الأنصاري أن المحكمة خلصت في حيثياتها إلى أن النقل لم يتم وفقاً للمصلحة العامة، بل ترتب عليه خفض في المزايا المالية والبدلات التي كان يتمتع بها الموظف في جهته

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢٥-١٠-٢٠	٥	١٩٩٩٥

براءة "العم" من خيانة أمانة وعدم تنفيذ وصية شقيقه

■ جابر الحمود



انعام حيدر

قضت محكمة الجنح ببراءة متهم من خيانة الأمانة وعدم تنفيذ وصية شقيقه المتوفى، بعد أن اتهمه بالاحتفاظ بمبلغ 50 ألف دينار كان الراحل ائتمنه عليه لتسليمه إلى ابنه بعد بلوغه سن الحادية والعشرين. وتتلخص الواقعة في أن طليق الشاكية قبل وفاته سلم شقيقه المبلغ محل النزاع وطلب منه حفظه كأمانة لصالح ابنه، إلا أن

العائلة فوجئت بعد مرور السنوات بإنكاره تسلم المبلغ. واستندت الشاكية في بلاغها إلى شهادة عدد من قريباتها، غير أن المتهم أنكر ما نسب إليه، مؤكداً أن المبلغ محل الخلاف يعود له شخصياً.

ودفعت المحامية إنعام حيدر بعدم قبول الدعوى لإقامتها من غير ذي صفة، كون الابن بلغ سن الرشد، كما طالبت ببراءة موكلها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢٥-١٠-٢٠	٥	١٩٩٩٥

رغم تسديدهما قيمة المسروقات «التميز»: حبس شرطين سنتين لاستيلائهما على متعلقات موقوفين

المحرر القضائي

أيدت محكمة التمييز حبس شرطين لمدة سنتين بتهمة الاستيلاء على متعلقات تخص موقوفين في مباحث الإقامة، رغم تسديدهما قيمة المسروقات. وكان المتهمان قد أسند إليهما أنهما استوليا على هاتف نقال وساعة وجهاز «لاب توب» من موقوفين وأفدين، خلال حجزهم في زنزانة مباحث الإقامة. ورفضت المحكمة طلب المتهمين بالبراءة أو تخفيف العقوبة، وذلك بعد ثبوت الجريمة بحقهما، من خلال كاميرات المراقبة في غرفة الأمانات.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢٥-١٠-٢٠	٣	١٨٤٤٤

وزارة العدل

إعلان عن بيع حصة بعقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع حصة بالعقار الموصوف شيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٥/١١/١٧ - قاعة ٥ - بالدور الثامن بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٣/١١١ ببيع/١، المرفوعة من: ساميه عبدالله عبدالرضا محمد

ضد : ١- منى سالم علي العليمي ٢- يعقوب يوسف حسن الجاركي
٣- مدير عام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بصفتة

أولاً : أوصاف العقار : (وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة)

حصة مشاعاً قدرها ٥٠٪ في عقار الوثيقة رقم ٢٠١٩/٩٤٣٩ الكائن بمنطقة العدان - قسيمة (١٢٣) قطعة رقم (١) مخطط م / ٣٦٩٣١ - ومساحته الاجمالية ٢٣٩٩,٥ وذلك بالمزاد العلني بئمن أساسي مقداره / ١٣١٢٢٠ د.ك. مائة وواحد وثلاثون ألف ومائتان وعشرون ديناراً كويتي نظير الحصة المعروضة ، ووفقاً لما ورد بشهادة الأوصاف : وهو غير مطابق للمخطط حيث يوجد بناء زائد ومخالفة مكون من مواد خفيفة كبري - في دور السطح مكون من غرفتين ، ووفقاً لما ورد بتقرير الخبير : بجلسة ٢٠٢٤/٤/٣٠ قمنا بصحبة السيد خبير الدراية من الادارة طارق المعجل بالانتقال إلى منطقة العدان - قطعة (١) - شارع (٤٣) - قسيمة (١٢٣) - منزل (٤٥) - الرقم الألي (١٤٥٩٣٨٦٣) بحضور وإرشاد المدعية ووكيل المدعى عليها الأولى وتخلّف من يمثل المدعى عليه الثاني والثالث عن الحضور ، حيث تمت المعاينة على النحو التالي: عقار النزاع عبارة عن بيت حكومي قديم الانشاء يقع على شارع واحد داخلي ، ومكسي من الخارج حجر جيري لون بيج ، والتكييف وحدات ويتكون من دور أرضي وأول وسطح ، ومساحة ٣٩٩,٥ م وفق الوثيقة ، العقار مطابق للوثيقة رقم ٢٠١٩/٩٤٣٩ من حيث المساحة والمواصفات العامة والخاصة ، تم طرق الباب عدة مرات ولم يفتح أحد ، وقرر وكيل المدعى عليها الأولى أن العقار يتكون من دور أرضي يتكون من غرفة + صالة + حمام + ديوانية مرفق بها حمام ومغاسل + مطبخ + غرفة خادمة + حمام ، كما قرر أن الدور الأول يتكون من صالة + مطبخ تحضيري + ٤ غرف + حمامان السطح خالي من البناء وبه غرفة من الكبرى، قرر وكيل المدعى عليها الأولى أن الحائز والمنفعة بالعقار هم المدعى عليها الأولى وزوجها المدعى عليه الثاني وأبناءهم مشعل وصبا ونورة وابن نوره، وأن العقار لا يسد ريع وهو سكن العائلة وأن جميع الأراضي من السيراميك ، قام السيد خبير الدراية بأخذ كافة ملاحظاته تهيئاً لتقدير قيمة العقار.

ثانياً : شروط المزاد

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الاساسي، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه او بموجب خطاب ضمان من احد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.
ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاؤه ان يودع حوالا اعتقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.
ثالثاً: فان لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه ايداع خمس الثمن على الاقل والا اعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على اساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.
رابعاً: إذا اودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم بفسو المزاد عليه إلا اذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على اساس هذا الثمن.
خامساً: اذا لم يقم المزايد الاول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم احد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على اساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة، ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.
سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات اجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ دينار واتعاب الحاماة والخبرة ومصارييف الاعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
سابعاً: ينشر هذا الاعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لاجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون ان تتحمل ادارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسئولية.
ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد انه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

١ - ينشر هذا الاعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢ - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات أنه: «إذا كان من نزع ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».
المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢٥-١٠-٢٠	٥	١٩٩٩٥

الوفيات

- أمل علي يوسف الصباغ، زوجة/ عيسى عبدالرسول الخياط، 65 عاماً، (شيعة)، رجال: العزاء في مسجد النقي، تلفون: 94499511، 99583828، نساء: حطين، ق2، ش217، م29، تلفون: 67622733، 60775097.
- سعد هويدي هضيبان العازمي، 86 عاماً، (شيعة)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99680113.
- سالم علي عبدالعزيز بوكحيل، 56 عاماً، (شيعة)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون رجال ونساء: 95066237، 99111001.
- عبدالله أحمد عبدالوهاب المنصوري، 86 عاماً، (شيعة)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 67777231، 69333689.
- سليمان مطلق فارس الجاسر، 74 عاماً، (يشيع بعد صلاة عصر اليوم)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99944175، 66004754، نساء: صباح الناصر، قطعة 2، شارع 4، منزل 13، تلفون: 97108804، 55899986.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»